A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/326
8 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ -٦	٢
ثانيا -	دور المرأة الريفية في الزراعة والأمن الغذائي	٧ -٢٠	٣
ثالثا -	الحصول على الموارد الإنتاجية	٢١-٣٤	٧
	ألف - حصول المرأة الريفية على الأراضي	٢١-٢٥	٧
	باء - سبل حصول المرأة الريفية على الائتمانات	٢٦-٣٤	٨
رابعا -	الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والهجرة	٣٥-٤٣	١١
خامسا -	مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمعات المحلية وعمليات صنع القرار	٤٤-٥٥	١٣
سادسا -	الاستنتاجات والتوصيات	٥٦-٦٦	١٦
الحواشي			١٩

* A/52/150 و Corr.1.

240997 240997 97-23379

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في القرار ١٦٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المختصة، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين إجراءات تقديم التقارير.

٢ - ونظرت الجمعية العامة في أربعة تقارير سابقة مقدمة من الأمين العام بشأن مسألة المرأة الريفية والتنمية ابتداء من عام ١٩٨٥. كما عالجت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي عـُقدت مؤخرا دور المرأة الريفية في التنمية وينعكس ذلك في وثائقها الختامية[١]. ومن الجدير بالذكر أن إعلان وبرنامج عمل بيجين المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، دعا الحكومات إلى العمل على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تعزيز قدرة المرأة الريفية على تحقيق الدخل بتيسير سبل وصولها على قدم المساواة إلى موارد الإنتاج والأراضي والائتمان ورأس المال وحقوق الملكية وبرامج التنمية والهياكل التعاونية وسيطرتها عليها[٢]. كما اتفقت الحكومات، في جملة أمور، على الاضطلاع بإصلاحات تشريعية وإدارية لإعطاء المرأة فرصا كاملة ومتساوية للوصول إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث وفي تملك الأراضي وغيرها من الممتلكات، والحصول على الائتمان والوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة[٣]. وفي المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق) يـُطلب إلى الدول الأطراف اتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية بحيث تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها.

٣ - وينظر هذا التقرير في التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٠. وهو يستند إلى المعلومات التي أتاحتها الحكومات، بما في ذلك خطط العمل الوطنية لمتابعة مؤتمر بيجين، والتقارير المقدمة في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخيرة ومؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية المعني بالقروض الصغيرة المعقود في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧. كما أنه يستند إلى التحليل الوارد في التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

٤ - ويسعى هذا التقرير إلى دراسة أربع قضايا تتزايد أهميتها بالنسبة للمرأة الريفية: الزراعة والأمن الغذائي؛ والوصول إلى الموارد الإنتاجية؛ ورئاسة المرأة للأسر المعيشية والهجرة؛ وصنع القرار. وسوف تعالج الجوانب الأخرى لحالة المرأة الريفية، أي القضايا المتصلة بالصحة والوصول إلى الآليات الوطنية، في سياق إعداد التقارير عن مجالات الاهتمام البالغة الأهمية هذه في برنامج العمل الذي سيقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثالثة والأربعين.

٥ - ويتزايد إدراك الحكومات والمنظمات الدولية بالدور الخطير للمرأة الريفية في التنمية وتسعى إلى تنفيذ تدابير تعزز مركزها مع مراعاة القضايا ذات الأهمية الحيوية للتنمية مثل الأمن الغذائي وأثر الهجرة من الريف إلى الحضر. كما أن هناك إدراكا متزايدا للطبيعة المعقدة للعلاقة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. ويظهر هذا في زيادة الانتباه الموجه إلى طائفة العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي؛ بما في ذلك حصول الرجل والمرأة على الأرض والائتمان والمدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد والتعليم والتدريب. ومن الأمور التي يتزايد اعتبارها ضرورية للنهوض بالمرأة وللتنمية، الوصول إلى التكنولوجيا السليمة وصنع القرار، وذلك على سبيل المثال في انعكاس احتياجات المرأة الريفية ومصالحها والقيود التي تواجهها في عمليات تعزيز السياسات والقوانين ذات الصلة. وتأكد هذا بواسطة لجنة مركز المرأة في استنتاجاتها المتفق عليها بشأن المرأة والبيئة في عام ١٩٩٧. وذكرت اللجنة أنه ينبغي تصميم ومراجعة القوانين لضمان أن يكون للمرأة الحق في الوصول المتكافئ للأرض والسيطرة عليها بدون وساطة الأقارب الذكور من أجل إنهاء التمييز في حقوق ملكية الأرض. وينبغي منح المرأة حقوق استخدام آمنة وأن تمثل بالكامل في هيئات صنع القرار التي تخصص الأراضي وأشكال الملكية الأخرى والائتمانات والمعلومات والتكنولوجيات الحديثة[٤].

٦ - ورغم أن المرأة الريفية تكون غالبا في بداية سلسلة الإنتاج الغذائي فإنها تكون في نهاية سلسلة التوزيع للموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الضرورية لدورها الحساس في تخفيف حدة الفقر عن طريق إنتاج الأغذية لتستهلكها الأسر المعيشية الريفية، وتوسعا، بإنتاج الفوائض التي تستهلكها الأمة. وكثير من عمل المرأة لا يُرى، أي أنه بدون أجر، ومن ثم فإنه لا يُحسب في الإحصاءات والمنهجيات الرسمية. والتقييمات الكمية والنوعية لأدوار المرأة لا تدرك تماما تعقيد وحجم مشاركتها والطبيعة المتكاملة لهذه المشاركة. وهكذا فإن التقدم في إقرار دورها ومصلحتها في التنمية وذلك، على سبيل المثال، عن طريق صياغة وتنفيذ وتعديل السياسات التي تواجه بدقة احتياجاتها وطموحاتها وقيودها وتوزيع موارد كافية من الميزانية لا تتناسب حتى الآن مع المصالح الوطنية أو الدولية في النهوض بالتنمية المستدامة. وسيبحث هذا التقرير بعض هذه القضايا.

ثانيا - دور المرأة الريفية في الزراعة والأمن الغذائي

٧ - المرأة الريفية في البلدان النامية مسؤولة عما يزيد على ٥٥ في المائة من الغذاء الذي يُزرع وهي تشكل ٦٧ في المائة من قوة العمل الزراعي. ويعيش ثمانية وستون في المائة من سكان البلدان النامية ويتكسبون في المناطق الريفية؛ بينما يصل الرقم بالنسبة لأقل البلدان نموا إلى ٨٠ في المائة. ورغم الاتجاه العالمي نحو التحضر السريع فلا تزال البلدان النامية ريفية إلى حد بعيد وستظل كذلك حتى عام ٢٠١٥[٥].

٨ - وغالبا ما تترجم الأعمال المنخفضة الدخل ونقص العمالة المنتظمة إلى إمدادات غذائية غير كافية وتغذية ضعيفة للأسرة. ويسلط هذا الضوء على أهمية العمالة الريفية في الزراعة وخارج الزراعة، وكذلك تحسين الإيرادات الآتية من الأجور. وإن تحسين المهارات التقنية للمرأة عن طريق التعليم والتدريب

يحسن كذلك حصولها على أعمال أفضل[٦]. والواقع أن العمالة بعيدا عن الزراعة بديل للمرأة التي لديها فرص ضئيلة، أو لا توجد لديها أي فرص بالمرة، للحصول على الأرض أو التي تعيش في بيئة تكون فيها الزراعة أو تربية المواشي محدودة. ورغم أن كثيرا من هؤلاء النساء يُستخدمن كعاملات بالأجر في المزارع الكبيرة أو في المصانع المحلية، فإن الاستخدام كثيرا ما يكون مؤقتا والأجور منخفضة. وكثير من النساء الريفيات يهمش عملهن فيزاولن أعمالا في القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية، كتاجرات صغيرات أو بائعات في الشوارع أو عاملات بناء وخادمات في المنازل.

٩ - وتستمر سيطرة الرجال على الموارد. والواقع إن تولي الرجال رئاسة الأسر المعيشية يضمن سيطرتهم على معظم الموارد الاقتصادية للأسر المعيشية وكثيرا ما يؤدي إلى أن يكون الرجال متلقين غير مباشرين لموارد المشاريع التي تستهدف المرأة والأسر المعيشية التي ترأسها أنثى. وهذه هي الحالة حتى لو لم يكن الرجل المصدر الرئيسي لدخل الأسرة المعيشية وعندما تدير المرأة موارد هامة للأسرة المعيشية وتشترك في مختلف المشاريع الأسرية على أساس مستقل نسبيا. وفي معظم المجتمعات، وبالإضافة إلى السيطرة على الأرض، لا يزال الرجال يسيطرون على الموارد المعيشية الرئيسية، وعلى قسط كبير من الناتج الكفافي ومعظم دخل الأسرة. وكثيرا ما تعتمد المرأة الريفية على الرجل بالنسبة للقرارات النهائية بشأن معظم الأنشطة التي تؤثر في حياتها وحياة مجتمعها.

١٠ - وتختلف أدوار المرأة في الزراعة حسب المنطقة ومن بلد إلى آخر ويكون معظم عملها في الإنتاج الكفافي بدون أجر ومن المرجح ألا تحظى مساهمتها فيه بالتقدير. وفي بعض الحالات يكون لها دور تكميلي مع الرجل بالمشاركة في المهام أو اقتسامها في مجال إنتاج المحاصيل ورعاية الحيوانات وإدارة الغابات. وقد تختلف التفرقة في الأدوار حسب نوع الجنس باختلاف الظروف. وعلى سبيل المثال، عند زراعة المحاصيل النقدية أو إدخال الميكنة يكون هناك ميل إلى زيادة مسؤوليات المرأة، من حيث تنوع وعدد المهام المرتبطة بالإنتاج الغذائي للأسرة المعيشية. كما أنها قد تعمل في المحاصيل النقدية على نطاق ضيق وباستخدام تكنولوجيا بسيطة.

١١ - وتسهم المرأة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من العمل في الإنتاج الغذائي لاستهلاك الأسر المعيشية وللبيع على السواء، بينما تتراوح نسبة المرأة التي تشترك في القوة العاملة الزراعية النشطة اقتصاديا من ٤٨ في المائة في بوركينا فاصو إلى ٧٣ في المائة في الكونغو. وقد يكون هناك تمييز في الأدوار في أعمال مثل تمهيد المواقع وإعداد الأراضي أو قد يشترك الرجال والنساء بالتساوي في العمل مثلما يحدث في جمهورية تنزانيا المتحدة. وكثيرا ما يكون الرجل مسؤولا عن الحيوانات الكبيرة الحجم بينما ترعى المرأة الحيوانات الصغيرة بما في ذلك الدواجن والأغنام والماعز والقيام بإطعام الحيوانات وحلبها. ويتولى الرجال عادة مسؤولية صيد الأسماك بالقرب من الشاطئ، بينما قد تكون المرأة مسؤولة عن صنع وإصلاح الشباك، وتجهيز الأسماك، والصيد في الأنهار.

١٢ - إن المرأة الآسيوية تضطلع بحوالي ٥٠ في المائة من إنتاج الغذاء، مع تفاوت بين البلدان: فتمثل المرأة ما يتراوح بين ٣٥ في المائة من القوة العاملة الزراعية في ماليزيا، مثلا، و ٦٠ في المائة في تايلند. وفي جنوب شرق آسيا، تؤدي النساء أدوارا رئيسية في بذر البذور وغرس الشتلات والحصاد بتجهيز الأرز[٧]. وتوجد أدوار متكاملة بين الجنسين في بعض المناطق كما في نيبال حيث تقوم النساء حصرا بجمع العلف للجاموس، وتحضير هذه الحيوانات للحرث كما تقوم بالعناية بالماشية وغيرها من الحيوانات الزراعية. وتقوم المرأة النيبالية أيضا بغرس النبتات الصغيرة، وتشترك في الحصاد والدرس وتؤدي دورا رئيسيا في البستنة. وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، تشكل المرأة نسبة عالية من القوة العاملة في مزارع الشاي والمطاط والفواكه.

١٣ - وهناك تفاوت كبير في مشاركة المرأة في الزراعة في منطقة المحيط الهادئ، رغم أن المرأة تلعب أدوارا بارزة في تسويق الغذاء ومصائد الأسماك. فالمرأة في بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، تشكل ٧١ في المائة في قوة السكان العاملة الزراعية، التي هي ريفية بنسبة ٨٧ في المائة. وفي مقابل ذلك، تشكل المرأة في فيجي ٣٨ في المائة من القوة العاملة الزراعية. غير أن طرائق جمع البيانات لم تبين على نحو كامل مدى مشاركة المرأة في إنتاج الأسر المعيشية للغذاء ولا في عمالتها غير المأجورة التي تؤديها في مزرعة الأسرة[٨].

١٤ - تعمل نسبة مئوية ضئيلة من النساء والرجال الأوروبيين في الزراعة. ويتراوح هذا المدى بالنسبة للسكان الناشطين اقتصاديا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ٢,٣ في المائة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى ٢١,٩ في المائة في اليونان في عام ١٩٩٢. وتراوحت مشاركة المرأة بين ١٠,٤ في المائة في أيرلندا و ٤٤,٥ في المائة في اليونان في عام ١٩٩٠. وفي وسط وشرق أوروبا، تراوحت مشاركة المرأة في القوة العاملة الزراعية بين ٤ في المائة في سلوفينيا و ٥٧ في المائة في ألبانيا. ويتزايد عدد النساء اللاتي يتركن الزراعة، أما من تبقى منهن فتضطلع أعمالهن بشكل متزايد بالصفة التجارية[٩].

١٥ - انخفضت نسبة العمال المستخدمين في الزراعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال العقود القليلة الماضية من ٥٥ في المائة في عام ١٩٥٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠. وتعمل المرأة بصورة رئيسية في الزراعة الكفافية وتربية الدواجن وتربية الحيوانات الزراعية الصغيرة للاستهلاك المنزلي[١٠].

١٦ - إن إسهام المرأة في بعض البلدان هو بصورة رئيسية في العمل بدون أجر في إنتاج الغذاء الكفافي الذي تبين أن مقداره كبير عندما يؤخذ بعين الاعتبار العمل غير المأجور والعمل الموسمي. ففي تركيا، مثلا، تؤدي المرأة ٥٥,٣ في المائة من العمل الزراعي غير المأجور؛ وتؤدي في المغرب ٥٣,٢ في المائة؛ وفي مصر ٥٠,٧ في المائة؛ وفي لبنان ٤٠,٧ في المائة؛ وفي السودان ٣٤,٧ في المائة؛ وفي

العراق ٣٠,٧ في المائة؛ وفي موريتانيا تؤدي ٢٨ في المائة. ومهامها هي التي تستطيع إنجازها يدويا أو بأدوات بسيطة[١١].

١٧ - إن مساحة الأرض التي يستثمرها المزارعون ترتبط مباشرة بتوافر العمل - عمل المزارعين أنفسهم وعمل أفراد أسرتهم والعمال المستأجرين. وإن عبء العمل المتزايد على المرأة نتيجة تحملها لمسؤوليات الإنتاج والإنجاب، ومحدودية حصولها على الموارد المالية، مع عدد من العوامل المرتبطة بالتمييز حسب الجنس، تحول بينها وبين استئجار العمال مما يحد من توسع الإنتاج الزراعي. ونتيجة ذلك تبرز الحاجة إلى الاستعانة بعمل الأطفال مما قد يؤثر على معدلات الحضور بالمدرسة، لا سيما بالنسبة للفتيات.

١٨ - ورغم أن المرأة تقدم إلى الإنتاج الزراعي إسهامات كبيرة في مجال العمل، تميل السياسات الإنمائية إلى تحبيذ المحاصيل التصديرية للحصول على القطع الأجنبي كما تنحو الأبحاث الزراعية إلى معالجة تحسين الإنتاج والتكنولوجيات من أجل الإنتاج التجاري. لذلك يغلب أن تهمل حاجات المرأة، يضاف إلى ذلك محدودية حصولها على المعرفة التقنية والابتكارات، ومنها ما هو في مجال الري والآلات وتقنيات الزراعة والخدمات الإرشادية.

١٩ - لم تنجح الخدمات الإرشادية تقليديا في الوصول إلى المزارعات لأن هذه الخدمات تستهدف المزارعين الذين يمتلكون الأرض ويستطيعون الحصول على الائتمان للاستثمار في المدخلات والتكنولوجيا. فمحدودية حصول المرأة على هذه الموارد أدت إلى تجاوزها لدى تقديم الخدمات الإرشادية. وهناك عامل آخر يعرقل وصول الخدمات الإرشادية إلى المرأة هو التوجه نحو التخفيف من، أو تحسين كفاءة مهام الذكور في تنمية المحاصيل النقدية أو صيد الأسماك التجاري، على سبيل المثال، وكذلك انخفاض مستويات التعليم مما يحول بينها وبين الاشتراك في الأنشطة التي تتطلب معرفة بالقراءة ومهارات حسابية[١٢].

٢٠ - وعلى الرغم من أن المرأة المزارعة تنتج ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الغذاء في بعض البلدان، فإنها لا تتلقى إلا ما يتراوح بين ٢ و ١٣ في المائة من الخدمات الإرشادية. ففي آسيا، لا يخصص للمرأة سوى ٣ في المائة من وقت الإرشاد وموارده، بالمقارنة مع متوسط عالمي يبلغ ٥ في المائة[١٣]. وتدل البيانات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة على أنه، حتى حيث يوجد اعتراف بإسهام المرأة في الزراعة، تكون خدمات الدعم ضعيفة وبطيئة في الاستجابة لاحتياجاتها[١٤]. أما التكنولوجيات الجديدة، ومجموعات الثورة الخضراء من "البذور العجيبة"، والأسمدة والري فما زال يتم توفيرها عموما للمزارعين التجاريين الذكور وليس للمرأة التي تعمل في الزراعة الكفافية.

ثالثا - الحصول على الموارد الإنتاجية

ألف - حصول المرأة الريفية على الأراضي

٢١ - على الرغم من أن العديد من البلدان النامية أكدت من الناحية القانونية حق المرأة في امتلاك الأرض، فإن عدم التماثل بين الجنسين في الحصول على الأراضي والتحكم فيها هو من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الريفية وتعزيز دورها في كفالة الأمن الغذائي الوطني والأمن الغذائي للأسرة المعيشية. فممارسات ملكية الأراضي تكفل عادة سيطرة الذكور على الأنشطة وتخصيص أفضل الأراضي والمدخلات الزراعية للمحاصيل التصديرية. كذلك فإن ممارسات الإرث، التي تنتقل بموجبها الأرض على نحو تقليدي من الأب إلى الإبن، تعزز من سيطرة الذكور.

٢٢ - ولم تلتزم تدابير إصلاح الأراضي جانب الحياد بين الجنسين، واستبعدت المرأة بدرجات متفاوتة إما بحكم القانون أو بحكم الواقع. فقد تعرضت الحقوق العرفية للمرأة الريفية في الأراضي للخطر من برامج الإصلاح الزراعي التي ما زالت تميل إلى إعادة توزيع سندات ملكية الأراضي على الرجال بصورة رئيسية. وعلى الرغم من أن تشريعات الإصلاح عموما لا تميز بصورة واضحة ضد المرأة، فإن تطبيق القانون في سياق الأعراف وقوانين الإرث القائمة يؤدي غالبا إلى التمييز ضد المرأة في حيازة الأراضي.

٢٣ - وقد أسهمت العوامل الديمغرافية والبيئية، وكذلك الطلب المتزايد على الموارد النادرة نتيجة لتزايد قيمة الأراضي، في إضفاء الطابع التجاري على أسواق الأراضي في بعض المناطق فأدت بالتالي إلى عرقلة حصول المرأة على الأراضي وملكيتها. وفي الحقيقة، أحبطت الجهود الرامية إلى تحسين حقوق المرأة في الأراضي من جراء نمو الضغط السكاني على الأراضي التي يزداد انهاكها. ولأنه كلما تدهورت نوعية الأراضي تناقصت مساحة قطع الأرض التي تديرها المرأة في كثير من الظروف الريفية. (انظر أيضا A/48/187-E/1993/76، الفقرة ٨٣).

٢٤ - غير أنه ما زالت تتخذ بعض التدابير الإيجابية والابتكارية في هذا المجال. فقد حدثت تغيرات كبيرة في السياسة المتبعة في مجال الإصلاح الزراعي باتت المرأة بموجبها تعرف باعتبارها مستفيدة شريكة، وتمنح حقا في امتلاك الأراضي إما بمفردها أو بالاشتراك مع الرجل. أما التغييرات القانونية فتمكن النساء في بلدان نامية مختلفة من فتح حسابات مصرفية باسمهن، وبرفع دعاوى قضائية بأنفسهن، أو بوراثة أملاك الأب. وفضلا عن ذلك، قامت بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ مشاريع في البلدان النامية خصصت فيها للمرأة أراض مستصلحة كما استهدف فيها تحقيق صالح المرأة المهمشة وغير المالكة للأرض[١٥]. فصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على سبيل المثال، يجري حاليا استعراضا للمؤلفات ويعد ثبتا مرجعيا مشروحا عن حقوق المرأة في الأرض. وقد استكملت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا أربع وحدات تجميعية مستقلة بشأن مسائل الجنسين والسكان وملكية الأراضي.

٢٥ - إن الملكية المحدودة للأراضي وانعدام أمن تملكها عاملان يحدان من الاستثمار والابتكار التكنولوجي بين المزارعات[١٦]. فملكية الأراضي تسهل الحصول على طائفة من الاستحقاقات والفرص، وإن تملك الرجال غير المتناسب للحق في الأراضي يستثني المرأة غالبا من هذه الاستحقاقات والفرص. فالنساء عادة يزرعن قطعا صغيرة من الأرض متناثرة أو نائية لا تعطيهن حافزا كافيا للاستثمار فيها أو تبني تكنولوجيات جديدة بشأنها. وبعدم وجود سند بملكية الأرض، يتعرقل حصول المرأة على خدمات الدعم الزراعي، لا سيما الائتمان والخدمات الإرشادية، حيث يتوقع أن تكون ملكية الأرض ضمانا إضافيا أو شرطا مسبقا. وفضلا عن ذلك، فقد يحجم الأخصائيون الإرشاديون عن تقديم الخدمات لقطع أرض صغيرة مبعثرة ومعزولة جغرافيا[١٧].

باء - سبل حصول المرأة الريفية على الائتمانات

٢٦ - يتوقف النهوض بحالة المرأة الريفية على زيادة مستويات الدخل، مما يتطلب خليطا من البرامج المتعلقة بالسياسات. ومن هذه البرامج توفير سبل الحصول على الائتمان الضروري لرفع إنتاجية أي نشاط اقتصادي ومن ثم مستويات دخول المشتغلين به. والمرأة الريفية عاجزة، في أغلب الأحيان، عن الوفاء بمتطلبات الضمان.

٢٧ - وتتسم هذه الحالة بالحدة بصفة خاصة بالنسبة للنساء الريفيات اللواتي هن المنتجات الرئيسيات لما يلزم لاستهلاك الأسرة المعيشية. علاوة على ذلك، من الأمور التي تحد بدرجة أكبر من فرص المرأة في الحصول على الائتمان من المؤسسات والوكالات المالية الدخول المحدودة، والافتقار الى المعلومات، وارتفاع معدلات الأمية، فضلا عن استبعادها من التعاونيات وجمعيات المزارعين التي تقدم القروض والخدمات الإرشادية من خلالها. ففي بلدان افريقيا الأقل نموا، حيث تشكل النساء أكثر من نسبة ٦٠ في المائة من قوة العمل الزراعية ويسهمن بما تصل نسبته الى ٨٠ في المائة من مجموع الإنتاج الغذائي، تقل نسبة ما يحصلن عليه عن ١٠ في المائة من الائتمان المرصود لصغار المزارعين[١٨]. ولم تتلق النساء في خمسة من بلدان شرقي ووسط افريقيا سوى ١ في المائة من مجموع الائتمان في مجال الزراعة[١٩].

٢٨ - ولزيادة إنتاجية النساء الريفيات لتلبية مطالب الأسرة المعيشية تلبية كاملة مع الاحتفاظ بفائض يباع في السوق، ومن ثم رفع مستويات دخولهن، يلزم أن تتاح لهن سبل الحصول على الائتمان. وتقدم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية الائتمان عن طريق برامج تمويل المشاريع الصغيرة للنساء الريفيات اللواتي تفتقرن الى الضمان. ويتاح تمويل المشاريع الصغيرة عن طريق برامج ومؤسسات تقرض الفقراء، ولا سيما النساء الريفيات، مبالغ صغيرة لا تتجاوز بضع مئات من الدولارات، في برامج تناوبية لا تتطلب ضمانا. ويمكن أن يعزى نجاح تمويل المشاريع الصغيرة الى أنه يحاكي الجوانب الإيجابية للإقراض التقليدي للقطاع غير النظامي - من القروض الصغيرة، وانعدام الأعمال الكتابية، وانعدام القيود على الاستثمارات، وعدم وجود اشتراطات ضمان، وتقليل المخاطرة الى أدنى حد[٢٠]. وتمويل المشاريع

الصغيرة بديل أكثر أمنا وموثوقية وجاذبية من نوادي الإدخار وخطط الائتمان التقليدية التي يمكن أن تتعرض للتدليس وسوء الإدارة ولحل جمعياتها.

٢٩ - والتعاونيات النسائية الزراعية والتعاونيات المدرة للدخل هي إطار آخر من الأطر التي تمكن المرأة من الحصول على الائتمان دون ضمان. وعندما تكون النساء تعاونيات صغيرة حتى يقمن بالتسويق، وفي بعض الحالات، بالانتاج معا، فإنهن يصبحن أقدر على اجتذاب وكالات الائتمان والإرشاد التي يمكنها الشروع في برامج للمرأة. إذ أن المؤسسات المالية أكثر استعدادا لتقديم الائتمان لجماعة من النساء، لما يكون لها من سجل لاستمرار الدخل وتسديد القروض، منها لتقديمه للفرد. ومن الجدير بالملاحظة أن النساء الريفيات قد زدن من دخولهن، حتى دون الحصول على ائتمان، من خلال تحقيقهن وفورات الإنتاج الكبير داخل إطار التعاونيات الزراعية غيرها من التعاونيات المدرة للدخل. بيد أن إنشاء التعاونيات النسائية يتطلب من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية بذل جهود كبيرة بالإضافة الى الجهود التي تضطلع بها النساء أنفسهن.

٣٠ - وتشير الأبحاث الى أنه بازدياد دخل النساء الريفيات يزداد استثمارهن في مجالات الاستهلاك داخل الأسرة المعيشية وتنمية رأس المال البشري. وتوفير سبل أفضل للحصول على الأغذية، وخدمات التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، وتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للأسرة المعيشية[٢١]. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجراها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى أن الأمن الغذائي للأسر المعيشية مرهون في العادة بدخل المرأة، وأن اشتغال النساء الريفيات بالأعمال المنخفضة الأجور وافتقارهن الى عمل منتظم كثيرا ما يترتب عليهما عدم كفاية في الأمن الغذائي وسوء تغذية[٢٢]. وقد لوحظ أيضا أن ... "الزيادة في الدخل التي تحققها الأم ذات الدخل المنخفض تتحول الى سلسلة من التحسينات الإيجابية بالنسبة لأسرتها. وتبدأ هذه السلسلة بقدرة الأم على شراء مزيد من الطعام. ويحفز النظام الغذائي الأفضل والتحسين الذي يطرأ على التغذية على تحسن الصحة. ويؤدي التحسن في الصحة الى زيادة المقاومة للأمراض، وارتفاع مستوى الطاقة، وزيادة القدرة على العمل والتعلم، وبالتالي تعزيز الانتاجية. ويكاد يكون من المؤكد، مع استقرار تغذية الأسرة وصحتها، أن يتبع ذلك زيادة في الاستثمار الموجه لتعليم الأطفال. والإنفاق على التعليم تتلوه مباشرة الاستثمارات الموجهة للتحسينات المنزلية. وأخيرا، ينشأ بالتوازي مع هذه المحصلات تحول شبه كامل في احترام المقترض لذاته"[٢٣].

٣١ - وفيما يلي أمثلة على حالات كان فيها لزيادة الدخل، نتيجة للحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة جدا أثر إيجابي على حالة المرأة الريفية. فقد تبين من استقصاء أجري عن الإناث المشتركات في برنامج تمويل المشروعات الصغيرة التابع لمؤسسة تقديم المساعدة من المجتمع الدولي في السلفادور أن نسبة ٦٠ في المائة من اللائي استجوبن شعرن بازدياد ما يلقينه من الاحترام في بيوتهن بعد التحاقهن بالبرنامج، وزاد إسهامهن زيادة ملموسة في دخل الأسرة المعيشية، وفي اتخاذ قراراتها[٢٤]. وأشارت نسبة ٦٠ في المائة من المشاركات في برنامج للتحرر من الجوع في مالي الى ازدياد مشاركتهن في اتخاذ القرارات المالية للأسرة المعيشية بالمقارنة بنسبة ١٩ في المائة من غير المشاركات[٢٥]. وأدى برنامج لتمويل

المشروعات الصغيرة جدا تموله منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في فييت نام الى التحاق نسبة ٩٧ في المائة من بنات المقترضات بالمدارس بالمقارنة بنسبة ٧٣ في المائة لغير المقترضات. وامتنع برنامج مصري عن تقديم تمويل للمشاريع الصغيرة جدا للنساء إلا بعد إلحاقهن أولادهن بالمدارس[٢٧].

٣٢ - وقد أصبح تمويل المشاريع الصغيرة جدا أداة هامة للتخفيف من وطأة الفقر، وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية. وتصل البرامج، وفقا لإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة، الى عدد يقدر بثمانية ملايين من ضحايا الفقر الشديد، ولا سيما من النساء[٢٧]. وتستهدف برامج ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة النساء، مما يظهر دورهن في إنتاج الأغذية وفي المشاريع ذات الحجم الصغير أو المشاريع الفردية الصغيرة جدا، وقد أظهرت النساء كفئة سجلا يشهد بتفوقهن الدائم من حيث تسديد القروض والجدارة الائتمانية[٢٨]. وحددت دراسة استقصائية أجراها على ١٧ بلدا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة المصرفية العالمية النسائية ٩٨ مؤسسة حققت معدلات تسديد للقروض تبلغ ٨٥ في المائة، وكان متوسط حجم القروض التي تقدمها ٢٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وشكلت النساء نسبة ٦٢ في المائة من المقترضين[٢٩]. وحقق مشروع تجريبي للقروض الصغيرة في بوركينا فاصو وغينيا يموله الصندوق الإنمائي الفرنسي معدل تسديد يبلغ ٩٨ في المائة. وتحددت عناصر النجاح بأنها المسؤولية الجماعية عن تسديد القروض، وضغط الأقران، والتماسك الاجتماعي[٣٠].

٣٣ - ومصرف غرامين في بنغلاديش هو أنجح برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة جدا وهو يستهدف النساء الريفيات من خلال صرف القروض الصغيرة التي تبلغ في المتوسط نحو ١٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وتمثل النساء نسبة أربعة وتسعين في المائة من المقترضين منه الذين يبلغ عددهم المليونين. وقد دفع مصرف غرامين الذي يعمل به ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ موظف في ٠٤٨ ١ فرعا مبلغ ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأشد الناس فقرا في أكثر من نصف قرى بنغلاديش (٠٠٠ ٣٥) وحافظ على معدل لاسترداد القروض يتجاوز ٩٨ في المائة. وقد أصلح المقترضون من مصرف غرامين مستويات معيشتهم على نحو مطرد. واستطاع نصفهم اجتياز حد الفقر[٣١].

٣٤ - ولبرامج تمويل المشاريع الصغيرة جدا مزايا أخرى، منها تهيئة فرصة قيمة أمام النساء لمحو أميتهن القانونية واكتساب المعرفة بالشؤون التجارية والمشاركة في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهن المحلية والتفاعل معها. بيد أن برامج تمويل المشاريع الصغيرة جدا ليست بالعلاج الشامل المحقق لتطوير المرأة وتمكينها. إذ ينبغي تنفيذها كجزء من مزيج من السياسات، يشمل حقوق الملكية العادلة وتنمية الهياكل الأساسية. ولا تمثل الحافظة الكلية لقروض المشاريع الصغيرة المقدمة من الوسطاء الماليين حاليا سوى ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتطلب الأمر مبلغ ١٢,٥ بليون دولار لكي يحصل على التمويل المؤسسي بحلول عام ٢٠٠٥ نسبة لا تتجاوز ١٠ في المائة من مباشري الأعمال الحرة ذوي الدخول المنخفضة، ويلزم حوالي ٩٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للوصول الى نسبة ٣٠ في المائة من مباشري الأعمال الحرة هؤلاء بحلول عام ٢٠٢٥[٣٢].

رابعا - الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والهجرة

٣٥ - يتصل التدهور في مستويات معيشة عدد متزايد من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث بعدد من العوامل، منها هجرة الرجال للخارج، وانخفاض فرص العمل المتاحة، وبالتالي انخفاض إنتاجية الأسر المعيشية. وتقوم المرأة بزراعة حيازات زراعية أصغر مساحة وأقل خصوبة وعادة ما تكون أسرتها المعيشية أكثر عرضة للفقر من تلك التي يعيلها الرجل نظرا لانخفاض مستويات تعليم المرأة، ومهاراتها وصعوبة حصولها على فرص العمالة والموارد والخدمات الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، تنفق المرأة نصيبا أكبر من دخلها على الغذاء. لذا، فمن المرجح أن يكون أفراد الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث في حالة تغذوية أفضل من أفراد الأسر المعيشية التي يعيلها الرجال.

٣٦ - وتسهم هجرة الرجال من المناطق الريفية في سيادة المرأة في مجال الإنتاج الزراعي وزيادة عدد الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث. وما برحت العولمة، ونمو صناعات التصدير المتعددة الجنسيات والسياسات الاقتصادية التي تتجه نحو تطوير الصناعة بدلا من الزراعة تسهم في الهجرة الخارجية من المناطق الريفية. ويشمل ذلك الهجرة الداخلية والدولية على حد سواء، على سبيل المثال، إلى مراكز التعدين، والمزارع التجارية، ومصايد الأسماك، وغير ذلك من المؤسسات التجارية.

٣٧ - ولهجرة الذكور أثر بارز في تغيير الجوانب الديمغرافية في المناطق الريفية. وثمة إسقاط بأن نسبة النساء من مجموع السكان الريفيين ستستمر في التزايد في معظم المناطق حتى عام ٢٠٢٥. وسوف تزداد النسبة المسقطة عالميا من ٤٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وفي أفريقيا، ثمة إسقاط بأن نسبة النساء سترتفع من مستوى عام ١٩٩٠ الذي بلغ ٥٠,٨ في المائة إلى ٥١,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥؛ وفي آسيا، من ٤٩,١ في المائة إلى ٥٠,١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥؛ وفي غرب آسيا، من ٥٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١,٤ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وفي منطقة جنوب شرق آسيا ثمة إسقاط بأن نسبة المرأة الريفية (٥٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٠) ستبقى على ما هي عليه بحلول عام ٢٠٢٥. وعلى عكس ذلك، كانت نسبة الذكور في المناطق الريفية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ومن المسقط أنها سترتفع إلى ٥٢,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥[٣٣].

٣٨ - ويصاحب زيادة عدد الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث تزايد اضطلاعهن بمسؤولية توفير الدخل وكفالة رفاه أسرهن. ومن المقدر أن شيوع الفقر في الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث يزيد عن شيوعه في الأسر المعيشية التي يعيلها الذكور بنسبة ٥٠ في المائة[٣٤]. وتكون الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث أشد فقرا، وتمتلك مساحات أقل من الأراضي، وعادة ما تفتقر إلى إمكانية الحصول على الائتمان والتكنولوجيا.

٣٩ - وقد برزت رئاسة الإناث للأسر المعيشية كمؤشر مبكر لفقر المرأة لأنه كان المؤشر الوحيد الظاهر في النهج المتخذة تجاه الفقر القائمة على أساس الأسرة المعيشية. ومن بين العوامل الأخرى التي تسهم في تأنيث الفقر في المناطق الريفية ما تتعرض له الخدمات الأساسية من اقتطاعات نتيجة إعادة تشكيل السياسات، والتدهور البيئي، الذي يؤثر على الزراعة القائمة على الحيازات الزراعية الصغيرة والزراعة الكفافية اللتين تتفوق المرأة فيهما من حيث العدد؛ ومحدودية فرص المرأة في الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية؛ والصراعات المسلحة، التي تسهم في زيادة عدد اللاجئات اللائي يضطررن إلى إعالة أسرهن في ظل ظروف صعبة للغاية.

٤٠ - علاوة على ذلك، فإن الصعوبات التي تواجهها المرأة الريفية في ضمان الحصول على الأراضي هي أيضا أكبر بالنسبة للإناث اللائي يَعُلن الأسر المعيشية الريفية. فلا يقتصر الأمر على أنه قد لا يكون هناك أحكام قانونية تجيز للمرأة الاحتفاظ بالأراضي في حالة وفاة الزوج، أو الانفصال عنه أو الطلاق منه، بل إن استعراض برامج الإصلاح الزراعي في بلدان مختلفة يوضح أن الإناث اللائي يَعُلن الأسر المعيشية نادرا ما يحصلن على الأراضي، بغض النظر عما إذا كان القانون يحدد أو لا يحدد نوع جنس المستفيد. وإن عدم إمكانية الحصول على الأراضي أمر حاسم الأهمية بوجه خاص بالنسبة للأسر المعيشية الريفية التي تعيلها الإناث نتيجة لوفاة الزوج، أو الطلاق، أو هجر الأسرة، أو هجرة الرجال للخارج[٣٥]. وكثير من الإناث اللائي يَعُلن الأسر المعيشية لا يمتلكن أراض أو يمتلكن حيازات صغيرة المساحة، وعادة ما يتم توزيع ميراث الأراضي على الورثة من الذكور[٣٦]. وكثيرا ما تقوم الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث بزراعة مساحات أقل من الأراضي، وتحصل على أصناف أقل من المعدات الزراعية، وتمتلك عددا أقل من الماشية[٣٧].

٤١ - وأوضحت الدراسات التي جرت في كينيا وملاوي أن الأمن الغذائي للأسر المعيشية والحالة التغذوية لأفرادها يكونان أفضل كثيرا في الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث، حيث تميل المرأة إلى إنفاق نصيب أكبر من دخلها على الغذاء. وتشير إحدى النتائج إلى أن سيطرة المرأة على الدخل يكون لها أثر إيجابي على كمية السعرات الحرارية التي تتناولها الأسرة المعيشية، وهو أثر يضاف إلى الأثر الذي يحدثه مستوى الدخل. ويظهر ذلك أن نوع الجنس قد يكون له تأثير على تكوين الغذاء داخل الأسر المعيشية، كما يتضح من النصيب الأعلى من ميزانيات الغذاء الذي تخصصه الأسر المعيشية التي يعيلها الذكور للاستهلاك غير الغذائي والنصيب الأعلى من السعرات الحرارية الذي تخصصه للأطفال الصغار الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث بحكم الواقع والتي تكون أشد فقرا[٣٨].

٤٢ - وهناك تفاوت كبير في النسب المئوية للأسر المعيشية التي تعيلها الإناث في البلدان الأفريقية، إذ تتراوح ما بين ١٠ في المائة في النيجر إلى ٧٢ في المائة في ليسوتو، بمتوسط قدره ٣١ في المائة للمنطقة[٣٩]. أما في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فالنسبة أقل، إذ بلغت ٩ في المائة في الثمانينات و ١٤ في المائة عند استبعاد الهند والصين. والزراعة في هبوط في أوروبا، نتيجة نقص عدد الرجال والنساء العاملين في الزراعة. ونتيجة لهجرة الذكور للخارج وعملهم في الأعمال غير الزراعية، تضطلع

المرأة الأوروبية في المناطق الريفية بدور متزايد الأهمية ويزداد تعليمها واقتدارها فيما تمارسه من أساليب إدارية وتسويقية.

٤٣ - وتسهم هجرة الرجال، وهجر الزوجة، وانفراد الأمهات بعبء رعاية الأولاد في الزيادة الكبيرة في عدد الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويصل المتوسط إلى ١٧ في المائة، غير أن الدراسة التي أجراها معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة عام ١٩٩٤ توصلت إلى أن النسب المئوية تتراوح ما بين ٢٩,١ في المائة إلى ٥٥ في المائة في بعض البلدان[٤٠]. وحجم الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث في الشرق الأدنى صغير ولكنه يتزايد نتيجة لهجرة الرجال من الريف إلى المدن بشكل مؤقت أو دائم. وتشكل هذه الأسر المعيشية ١٦ في المائة أو أقل في جمهورية إيران الإسلامية، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والمغرب، وقبرص. ولا تتجاوز النسبة ٢٠ في المائة إلا في باكستان والسودان[٤١].

خامسا - مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمعات المحلية وعمليات صنع القرار

٤٤ - توجد أنواع مختلفة من المنظمات التي تعالج احتياجات المرأة الريفية وتتفاوت بين المجموعات التقليدية التي تركز على أدوار المرأة الاجتماعية والإنجابية ومجموعات تمكين المرأة؛ والمجموعات التي يكون أغلب أعضائها من الذكور وتعالج مسألتي الإنتاج والتسويق والمهارات التقنية؛ والتعاونيات. وتقتضي زيادة إشراك المرأة الريفية في عمليات صنع القرار القيام بعمل جماعي من خلال المنظمات المحلية والمشاركة فيها. وهي تشمل الحكم المحلي على صعيد القرى والأحياء والمقاطعات، فضلا عن التعاونيات، ورابطات المزارعين، وشركات الائتمان والادخار. ويستلزم ذلك أيضا تنمية المهارات بما فيها تأكيد الثقة بالنفس، والتدريب على التفاوض والقيادة، وتنمية المهارات المالية والإدارية؛ والتدخل عن طريق المشاركة السياسية، والدعوة، والمبادرات المجتمعية والعمل الجماعي[٤٢].

٤٥ - ومن أمثلة هذه المنظمات الجمعية التعاونية للادخار والائتمان التي أنشأتها النساء الريفيات في فيجي، وقمن من خلالها بتعبئة المدخرات والحصول على قروض. وفي الهند، استطاعت المجموعات النسائية من خلال القيام بعمل جماعي الإعراب عن استيائها من إدارة الشؤون المجتمعية والعمل على تمثيلها في المجالس المنتخبة محليا (البانشايات) - مما كان له أثر إيجابي حاسم على النساء ومنظماتهن على صعيد القرى[٤٣]، والمطالبة بتخصيص نسبة ٣٣ في المائة تقريبا من مقاعد الهيئات المحلية والمجالس التشريعية على صعيد الولايات والصعيد الوطني للمرأة[٤٤].

٤٦ - وتهيئ العضوية في المجموعات المؤلفة كلها من النساء الفرصة للمرأة الريفية للاجتماع بنساء أخريات، وإقامة الشبكات، وتوفير الفرص للتعبير عن الذات في المجتمعات التي لا يتزامل فيها الرجال والنساء بحرية. كما أن الجماعات النسائية تعمل على تيسير نمو منظمات التنمية المجتمعية في كثير من

الحالات، وتشكل أداة فعالة لزيادة دور المرأة الريفية في عملية صنع القرار، ولكفالة الاعتراف بحقها في المشاركة في الشؤون المجتمعية على قدم المساواة مع الرجل. وهذه المشاركة بدورها تزيد من إبراز دور المرأة ، وتمكينها من تعلم مهارات الإدارة وطرق كسب الدخل وادخاره، وتعزيز قوة المساومة لديها عند طلب الحصول على الأراضي، والقروض، والخدمات الزراعية والإرشادية، والتدريب.

٤٧ - ويمكن للمجموعات التي تتصدى لمسائل الإنتاج والتسويق والمهارات التقنية مثل نوادي أصحاب المزارع، والمجموعات الإرشادية ومجموعات الدعوة أن تحاول كسب التأييد لزيادة أسعار المنتجين. وهذه المجموعات تتمتع بفرص الوصول بسهولة أكبر الى الهياكل الأساسية، بما فيها مرافق النقل والتسويق، والخدمات المتصلة بالأنشطة الرئيسية للتنمية الريفية التي ليست في متناول المرأة بسهولة. فكثيرا ما تستبعد المرأة من هذه المجموعات بسبب معايير العضوية التي تنص بالتحديد على إثبات ملكية أراض ومزارع كبيرة أو بسبب انخفاض مستوى تعليمها ووجود حواجز ثقافية. وقد تعزف المرأة أيضا عن الانضمام الى هذه المجموعات بسبب ما تتطلبه المنافسة من وقت تقتطعه من أنشطتها الإنتاجية والأسرية.

٤٨ - وتمثل التعاونيات وسيلة أخرى لزيادة الإنتاج الزراعي. وعندما تقوم النساء بتشكيل تعاونيات صغيرة للتسويق والإنتاج على نحو جماعي، فإنهن يتمكنّ من الحصول بطريقة افضل على الخدمات الائتمانية والإرشادية. وتعمل المؤسسات الائتمانية والخدمات الإرشادية على ترشيد مواردها وخدماتها بتوجيهها من خلال المجموعات. وبناء عليه، يكون بوسع المرأة أن تحصل بشكل أفضل على الخدمات والموارد التي تحتاج إليها من أجل تعزيز أمن الأسر المعيشية والأمن الغذائي على الصعيد الدولي.

٤٩ - وإقامة شبكات بين المنظمات النسائية الوطنية ومنظمات المرأة الريفية يعزز مصداقية كل من هذه المنظمات وتأثيرها وفاعليتها. ويمكن أيضا إقامة روابط بين منظمات المجتمعات المدنية والمؤسسات الحكومية على الصعيد المدني وصعيد المقاطعات وعلى المستوى المحلي من خلال إنشاء وحدات لا مركزية للآليات الوطنية داخل مختلف الوزارات والوكالات الحكومية.

٥٠ - وتعد الآليات الوطنية أساسية بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الريفية السليمة. فهي تكفل التصدي بفعالية لإسهامات المرأة وأولوياتها واحتياجاتها، وإدماجها في السياسات والبرامج. ويمكن أن تؤدي هذه العملية، خاصة عندما تكون مقترنة بتوافر موارد بشرية وتقنية ومالية كافية، الى تمكين الآليات الوطنية من القيام بدور استراتيجي حفاز في تنمية شبكات نساء ورجال الريف على نطاق الأمة من أجل تيسير تنفيذ برامج التنمية الغذائية والزراعية، وبإمكان الآليات الوطنية، بالإضافة الى تعزيز التدريب والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أن تنقل وتنسق المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات المتبعة مع المنظمات الدولية. وقد تشمل الأنشطة الأخرى تشجيع الأبحاث التي تؤكد على أدوار المرأة الريفية الإنتاجية والإنجابية وتعمل كذلك على تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وجودتها.

٥١ - ويمكن أيضا للآليات الوطنية أن تنسق أنشطتها مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتضطلع المجموعات النسائية بدور هام في جمع ونشر المعلومات عن احتياجات المرأة الريفية وأنشطتها على جميع المستويات، وهي أنشطة ميسرة الآن بفضل تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية. ويمكن لهذه الروابط أن تسهل عملية تدفق الموارد والمعلومات الى المرأة الريفية، وأن تتغلب على تدني المركز الذي تشغله الآليات الوطنية المتعلقة بالمرأة بين الوكالات الحكومية الأخرى، وأن تقلل من عزلة الوحدات الخاصة بالمرأة عن البرامج القطاعية والأنشطة المضطلع بها على الصعيد الميداني.

٥٢ - وتوفر الممارسات الديمقراطية فرصة لتصحيح أوجه اختلال التوازن بين الجنسين في المناطق الريفية التي تكون فيها مستويات التعليم متدنية وفرص الحصول على المعلومات محدودة. ويمكن زيادة إشراك المرأة في الحياة العامة عن طريق تعزيز جمعيات المرأة الريفية، والتدريب على محو الأمية القانونية، والتربية المدنية والسياسية. ويمثل الاعتراف القانوني بالمجموعات النسائية شرطا مسبقا لتكوين اتحاد نسائي منظم وفقا لأسس مهنية. وكذلك الدور الذي تقوم به المرأة الريفية في عملية إرساء الديمقراطية يمكن أن يشكل موضوعا رئيسيا في برامج محو الأمية القانونية. ومن الممكن اتخاذ تدابير لضمان مشاركة المرأة في إدارة مشاريع التنمية الريفية وإعداد البرامج والسياسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وباستطاعة المنظمات النسائية والوكالات المانحة التأثير، من خلال أولئك النساء من أجل إدراج القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في جدول أعمال صانعي السياسات العامة على كافة المستويات.

٥٣ - ويمكن أن تتابع في آن واحد جميع السبل المحتملة لتعزيز مشاركة المرأة الريفية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية. وباستطاعة الشبكات أن توفر، بدعم من الاتصالات الالكترونية، وسيلة فعالة لتبادل المعلومات وتقديم الدعم. ويمكن للمجموعات النسائية أن تتعلم بعضها من بعض كما يمكن توجيه الموارد الخارجية نحو تيسير عمليات تبادلها. ومن الممكن تشجيع المجموعات النسائية على أخذ خبراتها وجداول أعمالها الى الهيئات السياسية لشرح أولوياتها، والمطالبة بالاعتراف بها وبشرعيتها والتماس العون، وعرض مساعدتها ومشاركتها في صوغ وتخطيط السياسات وصنع القرارات[٤٥].

٥٤ - والبيانات المتاحة عن تمثيل المرأة على المستويين المحلي ودون الوطني محدودة. ويتراوح تمثيل عضوات المجالس في الحكومة المحلية من ١٠ الى ٢٩ في المائة؛ في حين تتراوح نسبة رئيسات البلديات من ٤ الى ١٧ في المائة[٤٦]. وعلى الصعيد الوطني، تضاعف عدد الوزيرات على نطاق العالم من ٣,٤ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، غير أنه كان هناك أربع وزيرات زراعة فقط حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦[٤٧].

٥٥ - وفي المنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة الريفية، كان تمثيل المديرات منخفضا بصفة عامة. وفي حين حقق برنامج الأغذية العالمي كتلة حرجة نسبتها ٣١,٥ في المائة لم تحقق منظمة الأغذية والزراعة سوى تمثيل نسبة ٣ في المائة، وفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لم يكن للمرأة أي نسبة على مستوى الإدارة العليا من الرتبة مد - ٢ وما فوقها حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥[٤٨].

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ - يؤكد هذا التقرير الأهمية البالغة للتوفيق بين القدرة الإنجابية والإنتاجية للمرأة المزارعة وربة العمل وتعزيز تلك القدرة لتحسين حالتها. وتؤدي المرأة الريفية أدوارا حيوية في الأسرة المعيشية والأمن الغذائي الوطني، على الرغم من أن قدرا كبيرا من مساهمتها غير معترف به ودون مقابل. وهي المنتجة الرئيسية للأغذية والمعدة لها؛ وهي تولّد الدخل لتيسير سبل الحصول على الأغذية؛ وتكفل توفير احتياجات الأسرة المعيشية من التغذية، ومن ثم حماية صحة الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين. ويجب أن تكون الاستراتيجيات الرامية إلى تيسير سبل حصولها على الموارد الإنتاجية شاملة وأن تأخذ في اعتبارها تماما وضعها غير المواتي، وإسهاماتها وإمكاناتها الهائلة.

٥٧ - ووضع تدابير قانونية وسياسات وأنظمة إدارية لضمان تمتع المرأة الريفية بحقوق متساوية ومكفولة للحصول على الأرض يتسم بالأولوية. وقد ينطوي هذا على وصف المرأة بأنها مالك فردي أو مالك مشترك لقطع الأرض، مما يمنح المرأة حقوق استئجار منفصلة في مشاريع إصلاح الأراضي وإعادة التوطين، ويضمن حقها في المطالبة بنصيب عادل في موارد الأسرة عند الطلاق، أو الهجر أو الترمل ويعترف بأن الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى بحكم الواقع تتمتع بحق الحصول على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة.

٥٨ - وزيادة وعي المرأة الريفية بحقوقها وتحسين معرفتها بالنظام القانوني يقوي مركزها بتنمية قدرتها على تقييم القانون بصورة انتقادية، وتفسير معنى حقوقها والمشاركة في العمليات السياسية بصورة أوفى. وهي تمنحها المهارات اللازمة لتأكيد تلك الحقوق وتعزز تلك المهارات وتيسر تعبئة النساء للعمل من أجل إزالة العقبات الموضوعية والهيكلية التي تعترض مشاركتهن.

٥٩ - وتمثل البيانات، المصنفة حسب الجنس بشأن الفوارق في الحصول على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأرض والائتمان، شرطا ضروريا لرسم وتنفيذ سياسة فعالة وتقديم الخدمات. وينبغي تكريس اهتمام خاص لأبعاد الهجرة إلى خارج المناطق الريفية من حيث نوع الجنس وأثرها على الأسر المعيشية التي تترأسها أنثى، وتوافر العمالة والإنتاج. وينبغي وضع منهجيات لاستكشاف العلاقة بين العمل في المزارع وخارجها ومساهمتها في سبل المعيشة الريفية المستدامة.

٦٠ - والآليات الوطنية ضرورية للتعاون فيما بين الوزارات وفيما بين الإدارات، لرصد وتقييم مركز المرأة الريفية وتنسيق وتيسير عمل الإدارات الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما في رسم السياسة التي تيسر زيادة فرص وصول المرأة الريفية إلى الموارد الإنتاجية. ويتطلب إنشاء وحدات على الصعيدين دون الوطني والمحلي إجراء دراسة استقصائية للآليات الوطنية داخل المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك جمع المعلومات المتعلقة بالولايات والبرامج والموظفين والمخصصات

المالية. وينبغي نشر تلك المعلومات على نطاق واسع واستخدامها كأساس لتحسين الكفاءة التشغيلية للآليات الوطنية[٤٩].

٦١ - وتزايد عدد النساء في مناصب صنع القرار على جميع المستويات يؤثر على رسم السياسة ويزيد من اشتراك المرأة الريفية. فزيادة اشتراكها في المنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية ييسر سبل وصولها إلى الموارد الإنتاجية، ويعزز الأمن الغذائي على صعيد الأسرة المعيشية وعلى الصعيد الوطني ويوفر التدريب على القيادة للاشتراك في الحكم المحلي.

٦٢ - وينبغي إعطاء صانعي السياسة وموظفي البرامج المعنيين بالقضايا التي تمس المرأة الريفية تدريبا في مجال مراعاة الفروق بين الجنسين ومراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وهذا التدريب ييسر فهم الطبيعة الدقيقة للقيود، والفرص والاحتياجات والأولويات للمرأة الريفية والرجل الريفي في قدراتهما الإنتاجية والإنجابية. وفي الأمم المتحدة، يمكن توفير الخبرة الفنية من شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة فضلا عن الوحدات داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

٦٣ - وللمرأة الريفية دور حيوي عليها أن تؤديه في الأسرة المعيشية وفي الأمن الغذائي الوطني. ولكي تبلغ مساهماتها أقصاها، يجب ضمان وصولها إلى الموارد الإنتاجية. ولذلك يجب أن تجري الحكومات إصلاحات قانونية وسياسية وإدارية، بالمشاركة مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، لتعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية بما في ذلك:

(أ) منح المرأة حقوقا كاملة ومتساوية لامتلاك الأرض والعقارات الأخرى في جملة أمور عن طريق الميراث وبرامج إصلاح الأراضي التي تأخذ في الاعتبار تماما تمتع المرأة بحقوق متساوية ومكفولة في امتلاك الأراضي؛

(ب) اتخاذ تدابير لزيادة توافر الأراضي للمرأة والرجل؛

(ج) تنقيح التشريعات لتعزيز فرص وصول المرأة إلى أسواق العمل الريفية، وضمان تساوي الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، وتحسين شروط العمل، وإنفاذ المعايير القانونية؛

(د) بيان الدعم الحكومي الرسمي لتعزيز فرص وصول المرأة الريفية إلى الموارد الإنتاجية وإبداء الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وإدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية؛

(هـ) استعراض وتنقيح القوانين التي تعامل المرأة كقاصر من الناحية القانونية؛

(و) القضاء على الممارسات التمييزية، وإصدار التراخيص وتدابير مراقبة الأسعار من أجل تحسين فرص وصول المرأة إلى أسواق القطاع غير الرسمي؛

(ز) منح الائتمان للمرأة مباشرة، وبترتيبات مرنة فيما يتعلق بالضمانات الإضافية؛

(ح) كفالة جعل عمل المرأة وما تقوم به من مساهمات دون مقابل في الإنتاج في المزارع وخارجها، بما في ذلك الدخل المولد في القطاع غير الرسمي، ظاهرا للعيان ومسجلا في الحسابات القومية؛

(ط) إتاحة التكنولوجيات المناسبة للريفيات والريفيين المزارعين وأرباب الأعمال وهي التكنولوجيات التي تستخدم المواد المتاحة محليا، وتتبع ممارسات سليمة بيئيا وتحقق أقصى قدر من الإنتاج والكفاءة دون تعريض الأشغال في المناطق الريفية للخطر؛

(ي) اتباع نُهج دافعها الطلب وقائمة على المشاركة لتخصيص اعتمادات الميزانية والموارد فضلا عن تقديم الخدمات لمراعاة احتياجات سكان المناطق الريفية وأولوياتهم والمعوقات التي تعترضهم؛

(ك) زيادة عدد أخصائيات الإرشاد والباحثات الزراعيات باتخاذ إجراءات إيجابية في ممارسات التوظيف وزيادة عدد النساء اللائي يلتحقن بالكليات الزراعية لتوسيع نطاق المجموعة المتاحة من الموظفات الجدد؛

(ل) إنشاء آليات وطنية على أعلى مستويات الحكومة وتنمية التعاون فيما بين الوزارات وفيما بين الإدارات، فضلا عن إنشاء آليات استشارية مع جميع القطاعات الحكومية الأخرى، لتيسير وصول المرأة الريفية إلى الموارد الإنتاجية وتنفيذ سياسات التنمية الريفية المتكاملة بنجاح؛

(م) إقامة وتعزيز الروابط على صعيد المقاطعات والمحافظات وعلى الصعيد المحلي بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية عن طريق الوحدات اللامركزية التابعة للآليات الوطنية في مختلف الوزارات والوكالات الحكومية؛

(ن) توفير التدريب فيما يتعلق بمراعاة الفروق بين الجنسين لجميع راسمي السياسات وصانعي القرارات والمديرين ومقدمي الخدمات والباحثين والموظفين الميدانيين فضلا عن المزارعين وأرباب الأعمال في المناطق الريفية؛

(س) زيادة جمع البيانات المصنفة حسب الجنس من أجل تقييم التقدم المحرز في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج وتقديم الخدمات؛

(ع) كفالة أن تكون البيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بطبيعة ودور مساهمات المرأة شاملة وموثوقا بها وغير متحيزة؛

(ف) تضمين أولويات البحث اتباع أطر عمل تحليلية تيسر فهم العلاقات بين الجنسين في المناطق الريفية؛

(ص) الاستفادة من المعرفة المحلية واحترامها وإعطاؤها ما تستحقه من أهمية وإدماجها في السياسة العامة، والبحث، والتقييم وصنع القرار على جميع المستويات.

٦٤ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير عن هذا الموضوع في المستقبل، من الجدير بالذكر أن الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية في العالم لعام ١٩٩٩، التي ستنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، ستتناول، في جملة أمور، التطورات المتعلقة بالمرأة الريفية.

٦٥ - وفضلا عن ذلك، ستشرع لجنة مركز المرأة، في دورتها الثالثة والأربعين في عام ١٩٩٩، في إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ منهاج العمل، الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من المقرر إنجازه في عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، من المتوقع تقييم حالة المرأة الريفية في إطار مجالات الاهتمام الحساسة الإثني عشر الواردة في منهاج العمل.

٦٦ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦٠/١٩٩٧، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، أن يجري في عام ١٩٩٩ استعراضا عاما لموضوع القضاء على الفقر. وفي ذلك الاستعراض، يمكن أن يولى اهتمام خاص لمساهمات واحتياجات المرأة الريفية. وجدير بالذكر أيضا أن المجلس أعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذتها بالفعل لجنة مركز المرأة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر.

الحواشي

(١) انظر الفقرات ٩-٦ و ٩-٨ و ٩-١٠ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١). يدعو برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى إيجاد بيئة سياسية وقانونية وطنية ودولية مواتية، بما في ذلك إزالة جميع العوائق القانونية أمام امتلاك الرجال والنساء لجميع وسائل الإنتاج والممتلكات. (انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ١٤ (ي)). وتشمل التدابير الأخرى المتفق عليها للقضاء على الفقر في الأرياف توسيع نطاق ملكية الأراضي وتحسين تلك الملكية عن طريق اتخاذ تدابير مثل إصلاح الأراضي وتحسين ضمان حيازة الأراضي، وكفالة التساوي في الحقوق بين المرأة والرجل في ذلك الصدد (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢ (أ)).

الحواشي (تابع)

وينص البرنامج أيضا على تحسين الوصول إلى الائتمانات تحسينا كبيرا بالنسبة إلى صغار المنتجين الريفيين أو الحضريين والمزارعين الذين لا يملكون أرضا وغيرهم من ذوي الدخل المنخفض أو المنعدم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة؛ ويتم ذلك بإعادة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية التي تقيد إمكانية وصول من يعيشون في فقر، وخصوصا النساء منهم، إلى الائتمانات بشروط معقولة. (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣ و ٣٣ (أ)). ويتضمن إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل أهدافا تتمثل في توفير الضمان القانوني للحيازة ووصول جميع الناس، بمن فيهم النساء، إلى الأراضي على قدم المساواة وكفالة نظم شفافة وشاملة ومتيسرة الوصول لدى نقل الحقوق في الأراض والضمان القانوني للحيازة، (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٤٠ (ب) و (د)). وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى تشجيع المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في النشاط الاقتصادي، والمبادرة لهذا الغرض بسن وإنفاذ تشريعات تراعي تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكّن المرأة من الحصول المضمون والمتكافئ على الموارد الإنتاجية، بما فيها القروض والأراضي والمياه، ومن التحكم في تلك الموارد (منظمة الأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الهدف ١-٣ (ب)). كما تدعو أيضا إلى تحسين فرص الرجال والنساء في الحصول المتكافئ على الأراضي والموارد الطبيعية والإنتاجية الأخرى، وخاصة بالتنفيذ الفعال لإصلاح الأراضي وتشجيع الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والزراعية، وبالتوطين في الأراضي الجديدة (المرجع نفسه، الهدف ١-٣ (هـ)).

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، الصين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ١٦٦ (ج).

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦١ (ب).

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٧ (E/1997/27-E/CN.6/1997/9)، الفصل الأول، الفرع جيم - ١، الاستنتاجات المتفق عليها ١٩٩٧/١، الفقرة ٢٤.

(٥) المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في عملية التنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.1).

(٦) إدريس جزائري، ومحيي الدين الأفجير، وتيريزا بانوتشيو، حالة الفقر الريفي في العالم: بحث في أسبابه ونتائجه (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٩٢)، الصفحة ٢٩٣.

الحواشي (تابع)

(٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "نوع الجنس والأمن الغذائي، تقرير توليفي بالوثائق الإقليمية: أفريقيا؛ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ أوروبا؛ الشرق الأدنى؛ أمريكا اللاتينية" (مؤقت)، (روما، ١٩٩٥)، الصفحتان ٧-٨.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-٩.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "البحوث والإرشاد: من منظور الجنسين" (روما، ١٩٩٦).

(١٣) "حالة المرأة الريفية في العالم: الاتكال على المرأة - حقائق وأرقام"، ورقة أعدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي للمرأة الريفية المعقود في جنيف يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢. لا تشكل النساء سوى ١٣ في المائة فقط من نسبة أخصائي الإرشاد في العالم، ومن هذه النسبة ٧ في المائة فقط في أفريقيا، مما يساعد على تفسير أسباب تعرض الفلاحات للتمييز في الخدمات الإرشادية.

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "البارامترات السكانية للتنمية الريفية"، (روما، ١٩٩٥)، الصفحة ٩.

(١٥) ورقة بحث عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بدور المرأة في البيئة والتنمية، من إعداد الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (ورقة بحث رقم ٤١).

(١٦) T. Panyotou, "Green markets: the economics of sustainable development" (San Francisco, International Centre for Economic Growth, 1993).

(١٧) دور المرأة في اقتصاد عالمي متغير ...، الصفحة ٣٧.

الحواشي (تابع)

(١٨) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "نحو خطة تنمية للمرأة للقرن ٢١"، (نيويورك، ١٩٩٥).

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مستقبل أكثر إشراقا للمرأة الريفية، (روما، ١٩٩٥).

(٢٠) Elizabeth Rhyne and Sharon Holt, "Women in finance and enterprise development", Education and Social Policy Department Discussion Paper No. 40, (Washington, D.C., World Bank, 1994), p. 52.

(٢١) Sidney Ruth Schuler and Syed Hashemi, "Credit programs, women's empowerment and contraceptive use in rural Bangladesh", Studies in Family Planning, vol. 25, No. 2 (1994), pp. 65-76.

(٢٢) إدريس جزائري وآخرون، المرجع السابق الذكر، الصفحة ٢٩٣.

(٢٣) بيان أدلى به جون هاتش من مؤسسة تقديم المساعدة من المجتمع الدولي ومركزها كوستاريكا، في مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة، ٢-٤ شباط/فبراير ١٩٩٧: الإعلان وخطة العمل (واشنطن العاصمة، RESULTS Educational Fund)، الصفحة ١٥.

(٢٤) International Centre for Research on Women and INSTRAW, Credit for Women: Why is It so Important? (Santo Domingo, INSTRAW, 1995).

(٢٥) "Best practices in financial services to micro entrepeneurs", What works , Women's World Banking Newsletter (New York), April 1994.

(٢٦) مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة، ٢-٤ شباط/فبراير ١٩٩٧: الإعلان وخطة العمل (واشنطن العاصمة، RESULTS Educational Fund)، الصفحة ١٤.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٨) Ernest Harsch, "Micro-credit: a weapon against poverty", Africa Recovery, December 1996, pp. 24-25. تشكل المرأة في جزيرة الرأس الأخضر ٨٠ في المائة من قطاع العمالة غير الرسمي، وفي بوركينا فاصو ٦٧ في المائة. وتدير المرأة في النيجر نحو ٤٠ في المائة من مجموع المؤسسات التجارية الصغيرة.

الحواشي (تابع)

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣١) Ismail Serageldin, "The view of the Chair", CGAP Newsletter, No. 1 (published by World Bank, Consultative Group to Assist the Poorest).

(٣٢) The World Bank Consultative Group to Assist the Poorest, "The missing links: financial systems that work for the majority", Focus, No. 3 (October 1995), p. 2.

(٣٣) "المناطق الحضرية والريفية حسب نوع الجنس والعمر: تنقيح عام ١٩٩٢"، (ESA/P/WP/120)، الصفحات ٤١-٦٧.

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة، "The Feminization of Poverty: Facts, Hypotheses and the Art of Advocacy", FAO Web Site, (www.fao.org), 18 June 1997, table 3.

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، (اكسفورد ونيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٧)، الصفحة ٦٥.

(٣٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة Most Farmers in India are Women، (نيودلهي، ١٩٩١)، الصفحة ١٦.

(٣٧) Katrine Saito and Daphne Spurling, "Developing Agricultural Extension for Women Farmers", World Bank Discussion Paper No. 156، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٢)، الصفحة ١٥.

(٣٨) E. Kennedy and P. Peters, "Household food security and child nutrition: The interaction of income and gender of household head", World Development, vol. 20, No. 8, p. 1084.

(٣٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "نوع الجنس والأمن الغذائي؛ تقرير توليفي بالوثائق الإقليمية ...".

الحواشي (تابع)

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) Stephen F. Burgess and Janet C. Beilstein, "Women's voice and agency in rural Africa: small-scale communal farmers in Zimbabwe", Women and Politics, vol. 16, No. 2, 1996.

(٤٣) المصرف الإنمائي الآسيوي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المسائل المتعلقة بالجنسين في الزراعة، ورقات ووقائع المؤتمر الإقليمي المعني بالمسائل المتعلقة بالجنسين في الزراعة، مانيلا، الفلبين، ٥-٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، الصفحات ١٧٧-١٨٠.

(٤٤) الاتحاد البرلماني الدولي، الرجل والمرأة في عالم السياسة: ديمقراطية لا تزال في طور الإنشاء؛ دراسة مقارنة (جنيف، ١٩٩٧، الصفحة ٣٥).

(٤٥) المرأة في اقتصاد عالمي متغير ...، الصفحتان ٣٦ و ٣٧.

(٤٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (لندن ونيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٥)، الصفحة ٦٢. سجلت بلدان الشمال الأوروبي نسبة ٢٩ في المائة من المستشارات في الحكومات المحلية، وسجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ١٦ في المائة؛ وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٠ في المائة. وتبلغ نسبة النساء من رؤساء البلديات ١٧ في المائة في بلدان الشمال الأوروبي؛ و ٦ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ و ٥ في المائة في بلدان الاتحاد الأوروبي؛ و ٤ في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٤٧) بيانات جمعتها شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بناء على معلومات استقت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من Worldwide Government Directory، ١٩٩٦ (مدينة بشسدا، ميريلاند، Worldwide Government Directories Inc.).

الحواشي (تابع)

(٤٨) إحصائيات الأفراد من إعداد لجنة التنسيق الإدارية، ١٩٩٦. انظر أيضا تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (سيصدر فيما بعد) (A/52/...).

(٤٩) انظر المؤتمر دون الإقليمي لكبار الخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥ في وسط وشرق أوروبا، المعقود في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ (SLC/CEE/REP.1)، الصفحات ١١-١٣.